A/C.2/31/7
18 October 1976
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦٧ من جدول الأعمال

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية المكسيك ورئيس مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

أتشرف بإبلاغ سعادتك بأن مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المعقد في مركز المؤتمرات بوزارة الخارجية في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٣ إلى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، قرر أن يأذن لحكومة المكسيك ، بصفتها حكومة البلد المضيف للمؤتمر ، أن تحيل إلى سعادتك نص التقرير الختامي للمؤتمر " مع رجاء استنساخه باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين * " .

وتلبية لهذا القرار ، يسرني أن أرفق مع هذا النصوص الإسبانية والانكليزية والفرنسية للوثيقة المشار إليها ، وهي بعنوان " تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " .

(توقيع) الفونسو غارسيا روبلس
وزير خارجية المكسيك
ورئيس مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما
بين البلدان النامية

* لأسباب فنية سيعمم هذا التقرير في جزئين ، الجزء الأول الصادر مع هذه الوثيقة ويشتمل على صلب التقرير ؛ والمرفقات وستعمم تحت الرمز A/C.2/31/7/Add.1 .

77/COOP/CMEX/12
28 September 1976
ARABIC

تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية

المعقود في مركز المؤتمرات بوزارة الخارجية
في مدينة مكسيكو

١٣ - ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦

المجلد الأول

قرارات المؤتمر
وموجز أعماله

المحتويات

تصدير

الباب الأول : قرارات المؤتمر

مقدمة

ألف - تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

باء - قرارات أخرى

الفقرات

٢٧ - ١

الباب الثاني : موجز أعمال المؤتمر

٢ - ١

ألف - المناقشة العامة

٢٧ - ٣

باء - المناقشة في الجلسات العامة

١٨ - ١

الباب الثالث : قضايا تنظيمية واجرائية

١

ألف - افتتاح المؤتمر

٣ - ٢

باء - انتخاب الرئيس

٤

جيم - تقرير اجتماع رؤساء الوفود بشأن المسائل التنظيمية

٥

دال - اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر

٦

ها - انتخاب نواب الرئيس والمقرر العام

٧

واو - اعتماد جدول الأعمال

٨

زاي - تشكيل اللجنتين الرئيسيتين

٩

حاء - مكتب المؤتمر

١١ - ١٠

طاء - توزيع بنود جدول الأعمال

١٦ - ١٢

ياء - العضوية والحضور

١٧

كاف - اعتماد تقرير المؤتمر

١٨

لام - اختتام المؤتمر

المرفقات

- المرفق الأول : قائمة بالبيانات التي أقيمت أثناء المناقشة العامة
- المرفق الثاني : النظام الداخلي للمؤتمر
- المرفق الثالث : بيان صاحب السعادة السيد لويس اتشيفيريا الفاريس ، رئيس جمهورية المكسيك
- المرفق الرابع : بيان صاحب السعادة السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة
- المرفق الخامس : بيان صاحب السعادة السيد الفونسو غارسيا روبلس ، وزير خارجية المكسيك
- المرفق السادس : بيان صاحب السعادة السيد غماني كوريا ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- المرفق السابع : بيان صاحب السعادة السيد عبد الرحمن خان ، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
- المرفق الثامن : بيان صاحب السعادة السيد انريك اغلسياس ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- المرفق التاسع : تقرير مؤتمر الوزراء الافارقة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
- المرفق العاشر : قائمة بالوثائق

تصدير

١ - في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة البلدان السبعة والسبعين الذي عقد في مانبلا في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، اتخذت مجموعة البلدان السبعة والسبعين قرارا بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (١) ، قررت في الفقرة الاولى منه اعتماد برنامج للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقررت مجموعة البلدان السبعة والسبعين أيضا في ذلك القرار (٢) عقد اجتماع في مكسيكو ابان شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ لأغراض اعداد تفصيلات ذلك البرنامج .

٢ - ثم تقرر فيما بعد في اجتماع عقدته مجموعة البلدان السبعة والسبعين في نيروبي خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (٣) ان يتم عقد اجتماع مكسيكو على أعلى مستوى ممكن مع اشتراك كافة البلدان النامية والمنظمات الدولية التي تقوم بعمل هام يتعلق بالتعاون على الصعيد دون الاقليمي والصعيدين الاقليمي والاقليمي بين البلدان النامية .

٣ - وفي الاجتماع سالف الذكر لمجموعة البلدان السبعة والسبعين الذي عقد في نيروبي ، اتفق على أنه من الضروري ، وفي ضوء اهمية مؤتمر مكسيكو ، أن يعقد الاجتماع تحضيرى للخبراء الحكوميين في جنيف في النصف الاول من تموز/يوليه ١٩٧٦ ، تدعى اليه المنظمات الدولية ، لوضع الخطوط التوجيهية للقرارات التي سيتخذها المؤتمر .

٤ - وقد عقد الاجتماع التحضيرى الاول لفريق الخبراء الحكوميين في جنيف بقصر الامم في الفترة من ١٢ الى ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، وصدر عنه تقرير (٤) يتضمن عددا من النتائج والتوصيات حول مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥ - وتوصل فريق الخبراء الحكوميين في هذا الاجتماع التحضيرى الاول أيضا الى عدد من الاتفاقات تتعلق بالترتيبات الخاصة بمؤتمر المكسيك (٥) ، تشمل عقد اجتماع تحضيرى ثان لفريق

(١) تقرير الاجتماع التحضيرى لفريق الخبراء ، (77/MM (III)/49-TD/195) ، المرفق الاول .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤ .

(٣) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن اعمال دورته الرابعة (TD/217) ، المرفق السادس ، " بيان المتحدث بلسان مجموعة البلدان السبعة والسبعين بشأن الاجتماع القادم حول التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية " .

(٤) 77/COOP/CMEX/GE.1/1 .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٥ - ١٠٠ .

الخبراء الحكوميين في مكسيكو في الفترة من ٩ الى ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، وعقد اجتماع يسبق المؤتمر في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ لوضع مقترحات بشأن الامور التنظيمية والاجرائية لتسهيل أعمال المؤتمر . وافقت المجموعة أيضا على جدول أعمال مؤقت للمؤتمر (١) .

٦ - وبناء على ذلك ، عقد فريق الخبراء الحكوميين اجتماعه التحضيري الثاني في مكسيكو في الفترة من ٩ الى ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ؛ وفي ذلك الاجتماع ، أخذ الفريق في اعتباره قرارات مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الوزراء الافارقة حول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (77/COOP/CMEX 13 و Corr.1) ونظر في التوصيات الخاصة بالاولويات فيما يتعلق بمختلف الترتيبات التي ستخذ في كل ميدان يتناوله برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وناقش المسائل التي لم يتم البت فيها في تقرير الاجتماع التحضيري الاول (٢) .

٧ - وقبيل عقد المؤتمر مباشرة ، عقد رؤساء الوفود اجتماعا في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ بشأن الامور التنظيمية . وافتتح الاجتماع السيد مارسيل بلين - ميخايا الامين العام للمؤتمر ، ورأسه محمد وفيق حسني (مصر) . ووضع الاجتماع عددا من التوصيات تتعلق بتنظيم المؤتمر ، و جدول أعماله ونظامه الداخلي وتنظيم عمل المؤتمر (٣) .

٨ - وتجمع ممثلو الستة والثمانين بلدا الاعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين بمقر المؤتمر بوزارة الخارجية في مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، للاشتراك في المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٩ - وأعلن افتتاح المؤتمر في ١٣ أيلول / سبتمبر سعادة السيد هورتنسيو بريلانتييس (الفلبين) ممثل البلد المتولي رئاسة الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة البلدان السبعة والسبعين .

١٠ - وفي الجلسة العامة الاولى (الافتتاحية) ، وقف المؤتمر د قيقة صمت تكريما لذكرى الرئيس ماوتسي تونج الزعيم الراحل لجمهورية الصين الشعبية .

١١ - وانتخب المؤتمر ، في جلسته العامة الاولى أيضا ، سعادة السيد الفونسو غارسيا روبلس وزير خارجية المكسيك رئيسا للمؤتمر بالتزكية . وألقى الرئيس لدى اختياره بيانا (٤) .

(١) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢٥ .

(٢) انظر تقرير الاجتماع التحضيري الثاني لفريق الخبراء الحكوميين (77/COOP/CMEX/4) .

و (Add.1)

(٣) انظر تقرير رئيس اجتماع رؤساء الوفود حول الامور التنظيمية (77/COOP/CMEX/5) .

(٤) للاطلاع على نص هذا البيان ، انظر المرفق الخامس أدناه .

١٢ - وفي الجلسة العامة الثالثة التي عقدها المؤتمر يوم الثلاثاء ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، ألقى سعادة السيد لويس تشفيريا الفاريس ، الرئيس الدستوري للولايات المتحدة المكسيكية كلمة في المؤتمر (١) . وعقب هذه الكلمة ، استمع المؤتمر الى بيان من سعادة السيد كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة (٢) . ثم تأجيل المؤتمر لتمكين رؤساء الوفود من حضور افتتاح مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

١٣ - وقد عقد المؤتمر أثناء الدورة ما مجموعه ١٢ جلسة عامة .

١٤ - ويتضمن التقرير الحالي سرد الاحداث المؤتمر . وتيسيرا على الوفود يصدر التقرير في مجلدين : المجلد الاول يتضمن قرارات المؤتمر وسردا لاعماله ، مع نصوص عدد من البيانات التي قرر المؤتمر ارفاقها بتقريره ، والمجلد الثاني الذي يصدر بكميات محدودة فقط يتضمن نصوص البيانات التي أقيمت أثناء المناقشة العامة وباللغة التي أقيمت بها .

(١) للاطلاع على نص هذا البيان ، انظر المرفق الثالث أدناه .

(٢) للاطلاع على نص هذا البيان ، انظر المرفق الرابع أدناه .

الباب الأول

قرارات المؤتمر

المحتويات

الفقرات

(١) - (١٤)

مقدمة

- ألف - تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
أولا - تقوية التعاون والتكامل الاقتصادي بين على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية
- ١ - ٢
- ثانيا - التجارة والترتيبات المتعلقة بها
- ٣ - ١٣
- ألف - انشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية
- ٣ - ٤
- باء - ترتيبات للتعاون التجاري
- ٥ - ٦
- جيم - التعاون في ميدان السلع والمواد الخام
- ٧ - ١٣
- ثالثا - تدابير في ميدان الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات
- ١٤ - ٢١
- ألف - التعاون في ميدان الانتاج
- ١٤ - ١٥
- ١ - الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك
- ١٤
- ٢ - التصنيع
- ١٥
- باء - التعاون في مجال المرافق الأساسية
- ١٦ - ١٩
- ١ - النقل
- ١٦ - ١٧
- ٢ - المواصلات السلوكية واللاسلكية
- ١٨ - ١٩
- جيم - التعاون في ميدان الخدمات
- ٢٠ - ٢١
- ١ - التأمين
- ٢٠
- ٢ - السياحة
- ٢١

القرارات

- ٢٧ - ٢٢ رابعا - التدابير النقدية والمالية
- ٢٧ - ٢٢ التعاون النقدي، والمالي
- ٤٠ - ٢٨ خامسا - تدابير في ميدان العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني
- ٣٤ - ٢٨ ألف - تدابير التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا
- ٢٩ - ٢٨ ١ - توحيد المواقف على الصعيد الدولي
- ٣٣ - ٣٠ ٢ - مراكز التكنولوجيا
- ٣٤ ٣ - تدابير السياسة العامة فيما بين البلدان النامية
- ٣٥ باء - تدابير في ميدان التدريب والتعليم والموارد البشرية والاستخدام
- ٣٦ جيم - التعاون التقني بين البلدان النامية
- ٤٠ - ٣٧ دال - ميادين أخرى
- ٣٧ ١ - المشاريع العامة
- ٣٨ ٢ - الصعقة
- ٣٩ ٣ - الأبحاث والمعلومات
- ٤٠ ٤ - الطاقة
- سادسا - سبل وترتيبات على صعيد المجموعة بأكملها لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
- ٤٣ - ٤١ باء - قرارات أخرى
- ١ - السبل والوسائل الكفيلة بزيادة دعم وحدة البلدان النامية وتضامنها
- ٢ - التدابير النقدية والمالية (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)
- ٣ - الاعراب عن التقدير لحكومة البلد المضيف

مقدمة

١ ' ان الاعتماد الجماعي على النفس ، كسبيل لتحقيق الاهداف الاساسية للبلدان النامية فيما يتعلق بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، انما هو حتمية تاريخية التزمّت بها كافة البلدان النامية . ومقدمته المنطقية الاساسية هي تصميم البلدان النامية على انماء اقتصاداتها وفقا لحاجاتها ومشكلاتها الخاصة وعلى اساس امانيتها القومية وخبراتها . وأداته الرئيسية هي تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ، بهدف دعم استقلالها السياسي والاقتصادي وقوتها الاقتصادية الجماعية ، تنفيذ الاهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢ ' والاعتماد الجماعي على النفس ليس رغبة الى مفاهيم عفا عليها الزمن أو الى مواهبه مدمرة للذات بين الامم . ومن الناحية الاخرى ، فانه من غير المتوقع ، من الناحية الواقعية ، أن يؤدي التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، أي التعاون بين أطراف غير متكافئة في فرصها الاقتصادية وقوتها ، الى علاقات منصفة وعادلة . وينبغي من الان فصاعدا أن يركز التعاون الدولي من اجل الانماء ، في اطار الترابط العالمي ، على الاعتماد الجماعي على النفس بالنسبة للبلدان النامية .

٣ ' ويرغم نيل عدد كبير من البلدان النامية استقلالها السياسي منذ الحرب العالمية الثانية ، فان اعتمادها وسرعة تأثرها الاقتصاديين ، الموروثين من رباطها الاستعماري السابق وعلاقتها غير المنصفة الحالية ، لا يزالان مستمرين .

٤ ' ويضاف الى ذلك ، أن أجزاء كثيرة من العالم لا تزال تعاني من الاستعمار والامبريالية والعنصرية والعدوان الاجنبي والاحتلال ؛ وأن الاغلبية الساحقة من الجنس البشري التي تعيش في البلدان النامية لا تحظى الا بنصيب ضئيل من التجارة والمالية والصناعة والتكنولوجيا في العالم ، في حين أن اقلية منه تتحكم في نسبة مئوية مرتفعة من الموارد العالمية لا تتناسب وحجمها وهي التي تستهلكها . ولم يفشل النظام الاقتصادي الحالي ونماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكية في تقويم — اختلال التوازن هذا فحسب بل وعمقا الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ولا تزال أزمات الفقر وسوء التغذية والبطالة والامية تحل بعدد من الاهالي في البلدان النامية يتزايد باطراد ، وخاصة في البلدان الحديثة الاستقلال والبلدان الاقل نموا والبلدان غير الساحلية وأشد البلدان تأثرا ، وكذلك البلدان الجزرية والمتضررة جغرافيا . وتلك حالة تجعل قابلية النظام الدولي الحالي للاستمرار موضع تساؤل ، وتطرح تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار العالميين .

٥ ' وسوف تواصل حكومات وشعوب البلدان النامية تعبئة مواردها دعما لكفاحهم المشترك ضد الاستعمار والعدوان والاحتلال الاجنبيين والعنصرية والفصل العنصري وكافة اشكال السيطرة والاستغلال الاجنبيين ، كيما تضع حدا فوريا لتلك العقبات الكبيرة أمام الانماء . وهي تكرر تأييدها الذي لا يتزعزع للكفاح البطولي الذي تخوضه شعوب ناميبيا وزمبابوي وأزانيا وفلسطين لتحقيق تحررها واستعادة السيطرة الفعالة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . وهي عاقدة العزم على ممارسة سيادتها الدائمة التامة على ثروتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية

والحق في استعادة ثرواتها والتعويض الكافي عن الاستغلال والاستنزاف والاضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية وكافة الموارد الاخرى للشعوب والبلدان والاقليم التي خضعت لتلك الممارسات .

٦ ' وسوف تواصل هذه الحكومات والشعوب اصرارها على تقديم معونة خاصة وزيادة المقدم منها للبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرير القومية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك تقديم تعويض كاف لشعوب وحكومات زامبيا وموزامبيق وانغولا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند ، التي تأثرت اقتصادياتها على نحو معاكس بالنضال ضد الانظمة العنصرية في زمبابوى وناميبيا وأزانيا .

٧ ' ورغم كافة تلك المعوقات ، تمتلك البلدان النامية الآن ، فيما بينها ، الموارد البشرية والمادية اللازمة لانمائها القومي المعتمد على النفس ، ذلك الذي يمكن أن يعيد لشعوبها احساسا بالعدالة والكرامة القومية . وهذا الادراك هو الذي حفز البلدان النامية على بذل جهود منسقة لترجمة امكاناتها المتأصلة الى حقيقة موضوعية ؛ وهذا الوعي هو الذي دفعها لبدء الكفاح لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا الاطار ، لوحظ مع التقدير أن بعض البلدان النامية قامت بجهود كبيرة في تقديم مساعدة مالية وغير مالية لبلدان نامية أخرى لتخفيف متاعبها الاقتصادية .

٨ ' وفي التاريخ القصير لذلك الكفاح ، فان اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، هما علامتان هامتان على الطريق ، ومع ذلك ، لا تزال البلدان المتقدمة النمو ترفض الاستجابة بشكل كاف للمطالب العادلة للبلدان النامية ، وخاصة مطالبها بتخفيف عبء الديون وزيادة تحويلات الموارد للانماء - ولا سيما زيادة موارد المنظمات المالية الدولية - وحماية القوة الشرائية لحصيلتها صادراتها وتحسين الوصول الى الاسواق ورأس المال والتكنولوجيا . وطالما لم يوجد حل لتلك المشكلات ، فان التعاون من أجل الانماء بما يحقق من منافع مشتركة سيتعرض لمعوقات خطيرة . ولذلك ، فالبلدان النامية عاقدة العزم على تركيز جهودها الموحدة لبلوغ اهدافها في المفاوضات التجارية في كافة المحافل الدولية ، وعلى الاخص في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاق العام بشأن التعريفات المركية والتجارة ومؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، وللخروج من الطريق المسدود الذي وصل اليه ذلك المؤتمر .

٩ ' وكعنصر ضروري للنضال في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ركزت البلدان النامية ارادتها السياسية وجهودها المشتركة لوضع برنامج شامل للتعاون الاقتصادي فيما بينها ، على اساس من الاعتماد الجماعي على النفس .

١٠ ' والبلدان النامية ، في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ، على بينة من اختلاف مستويات الانماء بين البلدان النامية المختلفة ولا سيما من احتياجات البلدان الاقل نموا بينها . ولذلك فهي عاقدة العزم على تشجيع الثرتيبات والاجراءات التي تراعي الاحتياجات والمصالح المختلفة للبلدان

النامية. وهي تؤكد هذا كمبدأ هام في تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس وكذلك في اطار مفاوضاتها مع العالم المتقدم النمو.

' ١١ ' وعلى مدار السنوات القلائل الماضية ، نجحت سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في اطار حركة عدم الانحياز وفي اطار مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، في أن تضع ، في خطوط عريضة ، برنامجا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ، موجهها نحو الاستخدام الاقصى لمواردها وامكانياتها وجوانب تكاملها وانشاء علاقات تعاون جديدة فيما بينها .

' ١٢ ' رحب المؤتمر ببرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي الذي اعتمده مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو ، وأعرب عن تقديره للفهم بأن البلدان النامية الاخرى التي تحدها الرغبة في أن تنضم لبرنامج العمل يمكنها أن تشترك فيه بشكل ملائم وان تسهم في انجاح تنفيذه .

' ١٣ ' وفي اطار كل تلك المساعي ، يمثل مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الحالي خطوة تاريخية وحاسمة الى الامام . فهذه هي المرة الاولى التي تجتمع فيها البلدان الاعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين أساسا بقصد التشاور واعتماد ترتيبات محددة مستهدفة للعمل وأدوات عملية لتنفيذ برنامجها للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بغية دعم وحدتها وتضامنها وتقوية قدرتها على المساومة الجماعية .

' ١٤ ' ان البلدان النامية الاعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، ان تستلهم النتائج التي تحققت من خلال الجهود المكرسة والجماعية لكافة البلدان النامية في الاجتماعات والمؤتمرات السابقة وتسترشد بها ، لتعلن رسميا التزامها السياسي بتجميع جهودها بروح التضامن . لتكفل تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعتمد في الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة البلدان السبعة والسبعين الذي عقد في مانابا ، وبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي الذي أقر في مؤتمر القمة الرابع والخامس لبلدان عدم الانحياز . وتحقيقا لهذه الغاية ، يقرر المؤتمر اعتماد التدابير والترتيبات التالية من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

ألف - تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

أولا - تقوية التعاون والتكامل الاقتصادي بين على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية

١ - تدعو مجموعة البلدان السبعة والسبعين الامانات القائمة للتجمعات دون الاقليمية والاقليمية وكذلك امانات التجمعات التي تنشأ مستقبلا ، لعقد اجتماع في عام ١٩٧٧ بمساعدة مؤتمر الامم

المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية ومنظمات الامم المتحدة الاخرى . ويستهدف هذا الاجتماع وضع المبادئ التوجيهية لما يلي :

(أ) تدابير لمساندة العمل الملازم على المستوى الاقليمي الذي تنفذه البلدان النامية ككل ؛

(ب) اقامة صلات فيما بين تلك التجمعات ؛

(ج) تسهيل اشتراك البلدان التي هي في الوقت الحالي خارج تلك المشاريع في مشاريع التعاون والتكامل ؛

(د) النظر في اماكن انشاء أداة أو جهاز استشاري ، ايهما يكون لائقا ، لتنسيق وتعزيز أنشطتها فيما يتعلق بالمجالات السالفة الذكر .

٢ - ينبغي أن تقوم المؤسسات المالية المتعددة الاطراف التابعة للبلدان النامية ، في تعاون وثيق مع أمانات التجمعات والمؤسسات دون الاقليمية والاقليمية ، وكذلك الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة ، بتحديد واعداد وتعزيز وتمويل المشاريع المشتركة بين الاقطار في كافة ميادين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

ثانيا - التجارة والترتيبات المتعلقة بها

ألف - انشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية

٣ - ينبغي انشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يكون مقصورا عليها ، بقصد تعزيز انماء الانتاج القومي والتجارة المتبادلة .

٤ - وفي سبيل هذه الغاية ، ينبغي أن تقوم امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بدراسة تفصيلية حول مختلف جوانب هذا النظام ، بالمراعاة التامة للخبرات القائمة ولضرورة التعاون مع المشاريع الاخرى ذات الصلة في البلدان النامية وبالتعاون مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ولجان الامم المتحدة الاقليمية ، وينبغي تقديم هذه الدراسة الى جهاز مختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين وأن تتضمن مايلي :

(أ) دراسة المبادئ المناسبة الناظمة للأفضليات الجمركية وغير الجمركية والمراحل والاساليب الخاصة بالتفاوض على هذا النظام وتنفيذه ، مع مراعاة السمات الخاصة لاقتصادات البلدان المشتركة والحاجة الى تحديد اجراءات خاصة لصالح البلدان الاقل نموا وعدم اشتراط المعاملة بالمثل ، وغير ذلك من التدابير التي من شأنها تمكين تلك البلدان من أخذ نصيبها من التقدم التكنولوجي وزيادة طاقتها الانتاجية ؛

(ب) تقييم المؤشرات التي تتضمنها الفقرات ذات الصلة بالموضوع في اعلان طوكيو ، بغية تطبيقها ، اذا أمكن ، حسب مقتضى الحال ؛

(ج) تحديد فرص تجارية محددة يمكن اعمالها مباشرة ، ومن بينها الفرص التجارية في السلع ؛

(د) تقييم العلاقة بين هذا النظام والتعاون في المجالات الاخرى ولا سيما عقود الشراء الطويلة الاجل ، والانتاج والنقل والتسويق والتوزيع وترتيبات الدفع ؛

(هـ) تحديد الاحكام الملائمة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية العاملة في البلدان النامية ، حتى تكون الترتيبات التفضيلية ذات فائدة للانماء القومي ؛

(و) دراسة دقيقة لمصالح تجمعات التكامل دون الاقليمي والاقليمي الراهنة بغية اعطائها الاعتبار الكامل في المشروع العالمي . وينبغي أن تعمل مختلف مشاريع الافضية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية بأسلوب يتسم بالتعزيز والتكامل المتبادلين .

٦٤ - ترتيبات للتعاون التجاري

٥ - ينبغي أن تجرى امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية دراسات بالتعاون مع منظمات التجارة الحكومية وغير الحكومية المختصة في البلدان النامية ، مع مراعاة العمل الجاري بموجب البرامج القائمة للبلدان النامية ؛

(أ) وضع سياسات مشتركة لتدبير الواردات . وينبغي أن تبحث هذه الدراسة في الطرق والوسائل والاجهزة اللازمة لتنفيذ سياسات مشتركة لتدبير الواردات ، والاساليب والترتيبات التي تتبع في شراء البضائع والتكنولوجيا والخدمات من البلدان المتقدمة النمو ؛

(ب) انشاء نظام للاعلام التجاري وبحوث التسويق المشتركة فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن تحدد هذه الدراسة الطرق والوسائل المستخدمة في جمع وتبادل المعلومات التجارية ؛

(ج) التعاون فيما بين منظمات التجارة الحكومية في ميادين من قبيل استيراد المنتجات ذات المصلحة المشتركة ، والانشطة المشتركة لتشجيع الصادرات ، وتعزيز التبادل التجاري من خلال ترتيبات مباشرة مثل التزامات الشراء والتوريد الطويلة الاجل ، أينما كان ذلك مناسباً .

٦ - وينبغي تقديم تلك الدراسات الى جهاز مختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين .

٦٥ - التعاون في ميدان السلع والمواد الخام

٧ - بالنظر الى التزام البلدان النامية التام بالبرنامج المتكامل للسلع ، بالشكل المتوخى في اعلان وبرنامج عمل مانيليا ، فان الفريق الدولي الحكومي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المعني بالمواد الخام ، والفريق العامل لمجموعة البلدان السبعة والسبعين المعني بالبرنامج المتكامل

الخاص بالسلح ينبغي أن ينسقا فيما بينهما مسألة الاعداد والاشترك في المفاوضات التي تجرى بموجب هذا البرنامج . وينبغي ايضا أن تتخذ الاجراءات لدعوة كافة البلدان النامية كي تعبر عن التزامها بهذا البرنامج بتقديم تعهدات محددة بشأن المساهمات في الصندوق المشترك ، قبل بدء المفاوضات في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان أمكن . ويجب أن تصاغ المقترحات المشتركة بشأن كافة الجوانب المتعلقة بالصندوق المشترك قبل الجلسات المقرر عقدها في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بغية انشاء الصندوق في اقرب وقت ممكن .

٨ - وينبغي عقد مؤتمر المفوضين بشأن انشاء الصندوق الخاص بتمويل المخزون الاحتياطي المنصوص عليه في القرار ٤ الصادر عن مؤتمر دكا بشأن المواد الخام اذا ما فشلت المفاوضات في نطاق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن انشاء صندوق مشترك في اعطاء نتائج مرضية .

٩ - وينبغي القيام بالمزيد من الاستقصاءات في اطار البرامج القائمة ، بغية صياغة سياسات وتدابير ملائمة لتقوية ودعم اتحادات المنتجين القائمة وانشاء اتحادات جديدة . ويحث المؤتمر البلدان النامية التي لم تنضم بعد الى اتحادات للمنتجين على أن تفعل ذلك .

١٠ - وينبغي أن يخرج مجلس اتحادات المنتجين الى الوجود ويمارس مهامه بأسرع ما يمكن . وفي هذا الشأن ، ينبغي أن تقوم اتحادات المنتجين التي أنشئت بمبادرة من البلدان النامية بصياغة مقترحات ملائمة فيما يتعلق بالسماح المتصلة بعمل المجلس . وهذه الاتحادات مدعوة أيضا لدراسة الخطوات اللازمة للانضمام الى المجلس لدى انشائه .

١١ - وينبغي أن تجتمع اللجنة التحضيرية المكلفة بتنفيذ القرار رقم ٦ الصادر عن مؤتمر دكا بأسرع ما يمكن للفراغ من النظام الاساسي لمجلس اتحادات المنتجين حتى يمكن عقد مؤتمر المفوضين بعد ذلك مباشرة للموافقة على النظام الاساسي للمجلس .

١٢ - وينبغي أن تجرى امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية دراسات بشأن امكان القيام بما يلي :

(أ) انشاء مشاريع تسويق متعددة البلدان ؛

(ب) انشاء مراكز لتبادل السلع يكون مقرها في البلدان النامية وتحت سيطرتها .

١٣ - وينبغي وجود جهاز مناسب من مجموعة البلدان السبعة والسبعين ينظم مشاورات بين البلدان النامية المنتجة والمستهلكة بشأن السلع كل على حدة وفق جدول زمني محدد . وينبغي أن يساعد مجلس اتحادات المنتجين في هذه المهمة .

ثالثا - تدابير في ميدان الانتاج والمقومات الهيكلية والخد مسات

ألف - التعاون في ميدان الانتاج

١ - الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك

١٤ - ينبغي وجود جهاز مناسب من مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، يعمل بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمي والمؤسسات المختصة الاخرى والمنظمات المختصة في البلدان النامية ، وبمراعاة العمل الجارى بموجب البرامج الراهنة في البلدان النامية ، على تنسيق اعداد الدراسات وتقييمها ، ووضع توصيات بشأن امكان تحقيق مايلي :

(أ) زيادة الناتج الزراعي وانتاج الاغذية من خلال العمل التعاوني على أساس دون اقليمي واقليمي وأقاليمي ؛

(ب) مشاريع تعاونية بين البلدان النامية المصدرة للأغذية أو التي يحتمل أن تصبح مصدرية للأغذية . والبلدان النامية الاخرى التي هي في مركز يسمح بذلك من ناحية التمويل والتكنولوجيا والاسواق ؛

(ج) تعاون في مشروعات متعددة البلدان مثل انتاج وتصنيع الاغذية والمواد الغذائية التكميلية المحتوية على نسبة عالية من البروتين وصناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية ، وانتاج البذور والمدخلات الزراعية الاخرى وغير ذلك من الصناعات الزراعية ؛

(د) التعاون في المشاريع القائمة لمواجهة التصحر وتعزيزها ؛

(هـ) اقامة مشاريع مشتركة لشبكات المياه والرى وتسهيلات النقل والتسويق والتوزيع والتخزين ، ووضع مشاريع استثمار لهذا الغرض وتحليلها ؛

(و) التعاون على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية في اعادة توجيه هياكل زراعتها ، حيثما كان ذلك ملائما ، نحو زيادة انتاج الاغذية للاستهلاك في البلدان النامية ؛

(ز) امكانية القيام بمشتريات كبيرة الحجم من المدخلات الزراعية على أساس اشتراك عدد من البلدان ؛

(ح) انشاء مخزون للأمن الغذائي لاتاحة الاستقرار في الامدادات والاسعار لواردات البلدان النامية الغذائية ؛

(ط) التعاون في ميدان الاصلاح الزراعي ؛

(ع) التعااضد في مجال البحوث والتنمية ، بما في ذلك انتقال التكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان النامية ؛

(ك) انشاء مشاريع متعددة البلدان فيما بين البلدان النامية للانتفاع المشترك بالموارد الحية للبحار والمياه الداخلية وتسويقها ، والتزود بزوارق الصيد والمعدات الاخرى اللازمة وتبادل المعلومات والدراسة الفنية في صناعة مصايد الاسماك باستخدام مراكز البحوث القائمة والجديدة وتنظيم دورات تدريبية ، الخ .

٢ - التصنيع

١٥ - ينبغي وجود جهاز مناسب من مجموعة البلدان السبعة والسبعين يعمل بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمؤسسات المناسبة الاخرى ومنظمات البلدان النامية المناسبة ، وبمراعاة العمل الجاري بموجب البرامج الراهنة في البلدان النامية ، على تنسيق اعداد الدراسات ووضع توصيات بشأن اماكن تحقيق مايلي :

(أ) انشاء لجنة استشارية بقصد تطوير استراتيجيات عالمية للانماء الصناعي للبلدان النامية ، بحيث تشمل اماكن توافق السياسات والخطط الاقتصادية على المستويات القومية ودون الاقليمية والاقليمية والاقليمية بشكل ملائم ؛

(ب) انشاء نظام للتشاور فيما بين البلدان النامية في قطاعات انتاج محددة لزيادة حصتها في الناتج الصناعي العالمي ؛

(ج) القيام بحصر لموارد العالم النامي الطبيعية والبشرية ؛

(د) اقامة مشاريع صناعية متعددة البلدان ، بما في ذلك اعداد قوائم حصر للمشروعات المتعددة البلدان ؛

(هـ) التعاون في وضع المشاريع وتصميمها وتطويرها وفي النهوض بالصناعة ؛

(و) التعاون في ادارة المشاريع العامة ؛

(ز) التخصص ودون الاقليمي والاقليمي والاقليمي في الصناعة من خلال اتفاقيات طويلة

الاجل ؛

(ح) وسائل اقرار سياسات ملائمة لمراقبة وتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وقمع الممارسات التقييدية في التجارة والاعمال ؛

(ط) تنسيق المواقف ازاء الاستثمار الاجنبي الخاص ، في اطار السياسات القومية ودون

الاقليمية والاقليمية والاقليمية .

١٦ - التعاون في مجال المرافق الأساسية

١ - النقل

١٦ - ينبغي وجود جهاز ملائم من مجموعة البلدان السبعة والسبعين يعمل ، بهدف تقوية التعاون بين البلدان النامية ، على تنسيق استراتيجية شاملة تغطي مختلف جوانب النقل ووضع توصيات للتنفيذ ، خاصة عن طريق التدابير التالية :

- (أ) إنشاء مرافق وخدمات ومشاريع للنقل متعددة البلدان وتعزيز ما هو قائم منها ؛
- (ب) إنشاء اتحادات للنقل البحري ومرافق مشتركة للشحن البحري ، على الصعيد دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ، تكون قاصرة على البلدان النامية ؛
- (ج) تحسين مرافق وتنظيمات النقل القائمة بين البلدان النامية وتقويتها وانشاء مراكز للتدريب على الصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛
- (د) اعداد دراسة بواسطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة والانماء لمشاكل النقل والمرور العابر (الترانزيت) للدول النامية غير الساحلية والجزرية . وكذلك قيام الدول الساحلية بتحسين وتوسيع مرافق الترانزيت وحرية الوصول الى البحر ومنه للدول غير الساحلية ، حسب مقتضى الحال . ولهذه الغاية ينبغي للدول الساحلية وغير الساحلية المعنية أن تجمع جهودها عن طريق المشاورات الثنائية من اجل التنفيذ المشترك لمشاريع النقل ؛
- (هـ) بذل عمل مشترك من اجل التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقواعد السلوك لاتحادات النقل البحري والانضمام اليها وتنفيذها ؛
- (و) اتخاذ عمل موحد لضمان تمويل المشروعات المتعددة البلدان لربط البلدان النامية بالطرق والسكك الحديدية والخطوط البحرية والجوية وبصفة خاصة تلك التي تخدم البلدان النامية الجزرية أو غير الساحلية ، وذلك عن طريق المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والاقليمية ؛
- (ز) اتخاذ عمل مشترك من اجل اقرار اسعار تفضيلية وتشجيعية لأسعار الشحن لواردات وصادرات البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بالسلع غير التقليدية ؛
- (ح) اتخاذ عمل مشترك لحل مشكلة التكديس بالموانئ ولتحسين عملها عن طريق التعاون المتبادل ؛
- (ط) اتخاذ عمل مشترك لتطوير استخدام أوعية الشحن الضخمة في البلدان النامية حسب احتياجاتها ؛

(٥) اتخاذ تدبير مشترك للتشغيل الفوري لصندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، ولتنفيذ تدابير محددة لصالح البلدان النامية الجزرية .

١٧ - يتعين على كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولي وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ولجان الامم المتحدة الاقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ، ان تساند هذه الأنشطة .

٢ - المواصلة السلوكية واللاسلكية

١٨ - ينبغي وجود جهاز ملائم من مجموعة البلدان السبعة والسبعين للعمل على تنسيق التعاون الاقليمي بين البلدان النامية في هذا الميدان واصدار توصيات بقصد التوسع في سبل المواصلة السلوكية واللاسلكية القائمة وتكاملها بغية انشاء وتقوية شبكة فعالة من المواصلة السلوكية واللاسلكية على الابعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ؛ ولاقامة مراكز للتدريب والاختبار والتطوير على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ؛ ولاقرار اجراءات موحدة لصيانة وتشغيل شبكات المواصلة السلوكية واللاسلكية على مختلف المستويات ؛ واتخاذ تدابير متضافرة ازاء المؤسسات المالية الدولية لضمان تمويل المشروعات المتعددة البلدان التي تقيمها البلدان النامية في هذا الميدان .

١٩ - ينبغي لكل من الاتحاد الدولي للمواصلة السلوكية واللاسلكية ولجان الامم المتحدة الاقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ، ان تساند هذه الأنشطة .

جيم - التعاون في ميدان الخدمات

١ - التأمين

٢٠ - ينبغي وجود جهاز ملائم من مجموعة البلدان السبعة والسبعين يعمل على تنسيق الجهود المؤدية الى اقامة ترتيبات مشتركة للتأمين واعادة التأمين بين البلدان النامية من اجل تخفيض خروج القطع الاجنبي وتوزيع المخاطر وتقليل الاعتماد على الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة النمو وزيادة القدرة على المساومة في مواجهة اسواق التأمين في البلدان المتقدمة النمو . وينبغي لكل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ولجان الامم المتحدة الاقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، ان تساند هذه الأنشطة .

٢ - السياحة

٢١ - ينبغي اقامة لجان على اسس دون اقليمية واقليمية واقليمية بقصد تنسيق السياسات الوطنية وتشجيع التطور المتناسق والرشيد لصناعة السياحة وزيادة الفوائد العائدة على البلدان النامية الى اقصى حد .

رابعا - التدابير النقدية والمالية

التعاون النقدي والمالي

يقرر المؤتمر التدابير التالية :

- ٢٢ - تنظر مجموعة البلدان السبعة والسبعين فيما يلي :
- (أ) تقوية وتحسين ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة وانشاء ترتيبات جديدة على الاسس دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ؛
- (ب) ايجاد صلة بين مخططات المدفوعات القائمة ؛
- (ج) اقامة تنظيم اقليمي للمدفوعات مفتوح لجميع البلدان النامية ؛
- (د) اتخاذ تدابير لتشجيع وتسهيل انسياب الموارد فيما بين البلدان النامية ، وانسيابها من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية والى المؤسسات المالية المتعددة الاطراف في البلدان النامية ، على ان تكون المخططات التي تنطوي على اعانة مالية لمواجهة عبء الفائدة ضمن هذه التدابير ؛
- (هـ) تعزيز التعاون النشط بين المصارف المركزية للبلدان النامية بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لاحتياطياتها النقدية .

وتحقيقا لهذه الغاية ، ستقوم مجموعة البلدان السبعة والسبعين بدعوة افرقة من الخبراء لبحث هذه المشاكل ووضع تقرير بنتائج دراستها لتنظر فيه مجموعة البلدان السبعة والسبعين في نهاية عام ١٩٧٧ .

٢٣ - ستقوم مجموعة البلدان السبعة والسبعين باجراء دراسات كاملة بشأن ما يلي :

- (أ) امكان اقامة اتحاد لمدفوعات البلدان النامية ، على أن تؤخذ في الحسبان مواد الاتفاق التي ستعرضها مصر وغيرها من المقترحات ذات الصلة ؛
- (ب) الادوات اللازمة لاقامة وحدة للسيولة يقتصر استخدامها على البلدان النامية ؛

- (ج) امكان انشاء عملة موازنة تساندها الامكانيات الاقتصادية للبلدان النامية ؛
- (د) امكان اقامة وتشغيل مصرف للبلدان النامية يتمكن من الاضطلاع بالانشطة العامة للصيرفة التجارية ومعاملات التجار . كما يجب ان تشتمل الدراسة على النظام الاساسي المقترح لمثل هذا المشروع المصرفي المتعدد البلدان ومركزه القانوني داخل كل بلد ؛
- (هـ) طرق ووسائل تقوية ما يتبع البلدان النامية من صناديق الانماء والمؤسسات المالية القائمة على الصعيد دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ، وكذلك اجراء دراسات بشأن انشاء صناديق ومؤسسات جديدة ؛
- (و) امكان اقامة مشاريع دون اقليمية واقليمية واقليمية للائتمان والضمان فيما يتعلق بالتصدير ؛
- (ز) اقامة اتحادات مالية وصلات خاصة بين المؤسسات المالية للبلدان النامية من أجل تمويل المشروعات الواسعة النطاق .
- وتحقيقا لهذه الغاية يتعين على افرقة الخبراء التي يختارها الجهاز الملائم لمجموعة السبعة والسبعين ان تدرس هذه القضايا وتضع تقارير بنتائج دراستها لكي تنظر فيها مجموعة البلدان السبعة والسبعين في نهاية عام ١٩٧٢ .
- ٢٤ - استمرار جهود البلدان النامية للتوصل الى مواقف منسقة - في اطار سياساتها الوطنية - يمكنها انتمجها في التعامل مع الاستثمارات الاجنبية الخاصة من اجل تقوية قدرتها على المساومة في هذا الميدان .
- ٢٥ - تحديد وتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز الاستثمارات بين البلدان النامية وتشجيعها ، على ان تؤخذ في الاعتبار ، في جملة امور ، الطبيعة الخاصة لهذه الاستثمارات والحاجة الى زيادة انسياب الموارد بين البلدان النامية .
- ٢٦ - سوف تتخذ مجموعة البلدان السبعة والسبعين الترتيبات الضرورية ، متى كان ذلك ملائما ، لتسجيل وتنسيق ونشر المعلومات عن التدفقات المالية وسياسات التعاون المالي بين البلدان النامية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف .
- ٢٧ - سوف تتخذ مجموعة البلدان السبعة والسبعين جميع الخطوات الضرورية لتحقيق اكمل صور التنسيق بين مواقف البلدان النامية بخصوص اصلاح النظام النقدي الدولي والمسائل المالية الهامة الاخرى وادارة ميزان المدفوعات ؛ وكذلك لكي تلعب دورا اعظم في المنظمات الدولية القائمة . وستقوم مجموعة البلدان السبعة والسبعين بتقوية مركزها التفاوضي وابتحان جميع الخطوات الضرورية لتحقيق اعادة تشكيل النظام النقدي الدولي .

خامسا - تدابير في ميدان العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني

ألف - تدابير التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا

١ - توحيد المواقف على الصعيد الدولي

٢٨ - يتعين على مجموعة البلدان السبعة والسبعين ان تتخذ مواقف مشتركة فيما يتعلق بمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء ، وان تزيد من توحيد مواقفها من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا ، واعادة النظر في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، وفي المفاوضات الدولية الاخرى في هذا الميدان .

٢٩ - وترى مجموعة البلدان السبعة والسبعين ان مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء يجب ان يعقد في بلد من البلدان النامية ؛ وان يكون الامين العام لهذا المؤتمر من احدى هذه البلدان .

٢ - مراكز التكنولوجيا

٣٠ - التشجيع على انشاء مراكز وطنية ، في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه المراكز فعلا ، لنقل وتطوير التكنولوجيا باعتبار ذلك اساسا للتعاون بين البلدان النامية .

٣١ - انشاء مراكز اقليمية ومراكز اقليمية مثل المراكز الآسيوية والافريقية لنقل وتطوير التكنولوجيا ، بالإضافة الى مراكز اقليمية مثل مركز العلم والتكنولوجيا للبلدان النامية الذي اقترح انشاؤه في ليمبا ، بيرو ، من اجل العمل على تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا . وفيما يتعلق بمركز ليمبا ، فان البلدان النامية مدعوة للاشتراك في مؤتمر المفوضين الذي ستعقدده الدولة المضيفة في اوائل عام ١٩٧٧ للنظر في النظام الاساسي للمركز وبرنامج عمله واقرارهم . ويتعين على الاجهزة المختصة لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ان تنسق الدراسات الرامية الى تشجيع انشاء مثل هذه المراكز بمساعدة المنظمات ذات الصلة مثل الامم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ولجان الامم المتحدة الاقليمية .

٣٢ - انشاء مراكز اقليمية للتكنولوجيا لخدمة قطاعات محددة ، مثل المراكز اقليمية التعاونية لانتاج وتكنولوجيا الادوية . وعلى الجهاز المختص من اجهزة مجموعة البلدان السبعة والسبعين - تنسيق اجراء دراسات عن قطاعات محددة وحيوية للبلدان النامية ؛ واعداد توصيات موجهة نحو

العمل ؛ واقامة الترتيبات اللازمة لتنسيق الوظائف المختلفة للمراكز . ويجب الحصول على مساعدة المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، في هذه المساعي ، حسبما تقتضي الضرورة .

٣٣ - ينبغي لمجموعة البلدان السبعة والسبعين اجراء دراسات مفصلة بغية اقامة مصارف للمعلومات والبيانات التكنولوجية على الأصدء الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والاقليمية ، حسب الاقتضاء ، وفي هذه العملية ينبغي الحصول على مساعدة المنظمات والمؤسسات المختصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة مثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية .

٣ - تدابير السياسة العامة فيما بين البلدان النامية

٣٤ - ينبغي للجهاز المختص من اجهزة مجموعة البلدان السبعة والسبعين تنسيق اعداد تدابير مشتركة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وذلك ، في جملة امور ، من خلال المراكز الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والاقليمية . ويجب ان تشمل هذه التدابير على ما يلي :

(أ) تطوير سياسة نقل التكنولوجيا والسياسات الانمائية . فينبغي لمراكز التكنولوجيا ان تساعد في وضع الخطط والسياسات والقوانين واللوائح بوصفها اطارا لنقل وتطوير التكنولوجيا ضمن استراتيجيات الانماء الشاملة ، بمساعدة المنظمات والمؤسسات المختصة داخل منظومة الامم المتحدة مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة وغيرها ؛

(ب) استخدام الترتيبات التفاضلية في نقل وتطوير التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) اتخاذ عمل علاجي بشأن تدفق القوى العاملة الماهرة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛

(د) التعاون في انشاء فريق استشاري داخل منظومة الامم المتحدة يعنى بالتكنولوجيا الملائمة .

باء - تدابير في ميدان التدريب والتعليم
والموارد البشرية والاستخدام

٣٥ - ينبغي ان يعمل الجهاز المختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين على تنسيق الاعمال الرامية ، فيما ترمي اليه ، الى ما يلي :

- (أ) اقامة الادوات اللازمة لتبادل الخبرات والمعلومات بشأن نظم وبرامج التعليم والتدريب وخاصة فيما يتعلق بالحاجات التي لها الاولوية والقدرات الراهنة ؛
(ب) وضع مناهج دراسية مشتركة وبرامج تدريبية وانشاء مراكز مشتركة للتدريب . ويجب الحصول على دعم من المنظمات والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، ما كان ذلك ضروريا ؛
(ج) تنفيذ المقررات التي اقرها مؤتمر السنة الدولية للمرأة في المكسيك . وفي هذا الصدد يتعين وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق الاسهام الكامل للمرأة في عملية الانماء ؛
(د) تشجيع تبادل القوى العاملة بين البلدان النامية ، حسب الاقتضاء ؛
(هـ) تطوير مواقف مشتركة لتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر العالمي للعمالة واقتراحات مجموعة البلدان السبعة والسبعين في ذلك المؤتمر .

جيم - التعاون التقني بين البلدان النامية

٣٦ - ينبغي ان يعمل الجهاز المختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين على تنسيق اعداد الدراسات وتقييمها ، واصدار توصيات بقصد اقرار تدابير عملية ترمي الى البدء في تعاون تقني بين البلدان النامية وتوسيعه وتقويته . ويجب ان تتضمن هذه التدابير ، بصفة خاصة ، ما يلي :

- (أ) تطوير وتقوية المؤسسات والترتيبات التي تتناول التعاون التقني بين البلدان النامية على الصعيد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ، بما في ذلك انشاء جهات وصل داخل البلدان النامية ؛
(ب) اتخاذ عمل متضافر داخل منظومة الامم المتحدة وخاصة في برنامج الامم المتحدة الانمائي والمؤسسة الانمائية الدولية التابعة للمصرف الدولي وسائر المنظمات الدولية من اجل العمل على زيادة مساهمة الاجهزة الاستشارية للبلدان النامية في البرامج التي ترعاها هذه المؤسسات ؛
(ج) مساندة تنفيذ القرار الخاص " بالابعاد الجديدة " داخل اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمات الدولية الاخرى ، تنفيذاً تاملاً ؛

- (د) الاستفادة الكاملة من القدرات التقنية القائمة والكامنة في البلدان النامية ، مدع اعطاء افضليات لما تقدمه من خدمات ومعدات وخايرة انشاء مرفق لانماء المشروعات تحقيقا لهذه الغاية ؛
- (هـ) توحيد المواقف فيما يتعلق بمؤتمر الامم المتحدة القادم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي سيعقد في الأرجنتين في عام ١٩٧٧ •

دال - ميادين اخرى

١ - المشاريع العامة

- ٣٧ - اتخاذ خطوات للتصديق على النظام الاساسي للمركز الدولي الخاص بالمشاريع العامة في البلدان النامية ، في ليوبليانا بيوغوسلافيا ، او الانضمام اليه في وقت مبكر ، ولقيام المركز ، في وقت مبكر ، لوضع برامج للتدريب والتعليم والاستشارات وتبادل المعلومات والوثائق •

٢ - الصحة

- ٣٨ - ينبغي ان يعمل الجهاز المختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين على تنسيق الدراسات والانشطة التي ترمي الى ما يلي :
- (أ) اتخاذ عمل موحد داخل منظمة الصحة العالمية بشأن تطوير سياسات الصحة الدولية وممارستها ؛
- (ب) اقامة الترتيبات والادوات اللازمة للتعاون في ميدان الصحة والطب •

٣ - الابحاث والمعلومات

- ٣٩ - ينبغي ان يعمب الجهاز المختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين على تنسيق الدراسات والانشطة التي ترمي الى تشجيع التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات الابحاث الوطنية والمتعددة الاطراف في البلدان النامية وضمان مساهمتها الكاملة في النظام الذي سيتم انشاؤه •

٤ - الطاقة

- ٤٠ - ينبغي ان يعمل الجهاز المختص في مجموعة البلدان السبعة والسبعين على تنسيق الدراسات والانشطة التي ترمي الى تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية من اجل تحقيق ما يلي :

- (أ) إنتاج الطاقة النووية واستعمالها في الأغراض السلمية ؛
(ب) البحث عن أشكال متنوعة للطاقة وتطويرها مثل الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح والغاز الحيوى (البيوغاز) والطاقة الحرارية الجوفية .

سادسا - سبل وترتيبات على صعيد المجموعة
بأكملها لتنفيذ برنامج التعاون
الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

- ٤١ - يرى المؤتمر ان الحاجة تدعو الى اطار ملائم على صعيد المجموعة بأكملها لضمان تنفيذ تدابير التعاون بين البلدان النامية تنفيذا سريعا وفعالا ومنتظما ، على ان تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى تحقيق الاستفادة الكاملة من الوسائل القائمة وتلافي ازواج الجهود .
- ٤٢ - وتحقيقا لهذه الغاية يوصى المؤتمر بعقد اجتماعات وزارية لمجموعة البلدان السبعية والسبعين يوكل اليها على وجه الخصوص المهام التالية :
- (أ) الاستعراض والتقييم لتنفيذ التدابير الواردة في برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين وقرار ما يلزم من تدابير اغايفية لهذا التنفيذ ؛
- (ب) تنسيق موقف مجموعة البلدان السبعة والسبعين وتحقيق التوافق فيه ، فيما يتعلق بجميع الساحات الدولية ذات الاهمية لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ككل .
- ٤٣ - لذلك فقد اوصى المؤتمر بعقد الاجتماع الوزارى المقبل لمجموعة البلدان السبعة والسبعين قبل الدورة الوزارية لمجلس التجارة والتنمية المقرر عقدها في عام ١٩٧٧ مباشرة ، وان يتخذ هذا الاجتماع قرارا بشأن تاريخ الاجتماع التالي ، علاوة على تحديد مدى تكرار وانتظام الاجتماعات المقبلة ومستواها .

باء - قرارات اخرى

- ١ - السبل والوسائل الكفيلة بزيادة دعم وحدة البلدان النامية وتضامنها عن طريق : (أ) تنفيذ البرامج الراهنة ، و (ب) تقصى وتحديد مجالات جديدة للتعاون ، و (ج) اقامة علاقات جديدة فيما بينها بقصد تعزيز اعتمادها الجماعى على ذاتها وقدرتها الجماعية على المساومة وفقا لأهداف النظام الاقتصادى الدولى الجديد (البند ٦ من جدول الاعمال) (١) .

(١) تم اقرار هذا النص في الجلسة العامة الثامنة عشرة (انظر الباب الثانى ، الفقرتان ١٠ و ١١ فيما يلى) .

ان مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

- ١ - يحيط علماً باقتراح باكستان المتعلق بمؤتمر قمة للبلدان النامية ؛
- ٢ - ويرى ان تنظر كل حكومة من حكومات مجموعة البلدان السبعة والسبعين في هذا الاقتراح الهام وان يتم اجراء مشاورات بشأنه متى كان ذلك ملائماً .
- ٢ - النظر في التدابير والاولويات المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية : التدابير النقدية والمالية (البند ٧ (ب) من جدول الاعمال) (٢)
- ١ - اكدت مجموعة البلدان السبعة والسبعين على الحاجة الماسة الى اموال لتمويل الانماء في افقر البلدان النامية بشروط تساهلية ، وأعربت عن قلقها العميق بخصوص تأخر مفاوضات التغذية الخامسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، وحثت مجموعة البلدان السبعة والسبعين على البلدان المتبرعة على الموافقة على تزويد المؤسسة الانمائية الدولية بما لا يقل عن عشرة بلايين دولار لفترة الثلاث سنوات التي تبدأ في تموز/يوليه ١٩٧٧ وأن تعمل على ألا يضر تأخر المفاوضات بقدرة المؤسسة الانمائية الدولية على الاستمرار بعد حزيران/يونيه ١٩٧٧ في عقد الاموال للمشروعات ذات الاولوية العالية في البلدان النامية . كما ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين قد حثت البلدان الاعضاء في المصرف الدولي للانشاء والتعمير على الموافقة على زيادة رأس ماله زيادة كبيرة بما يمكنه من مواصلة توسيع حجم اقراضه الى البلدان النامية الاخرى .
- ٢ - ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان توفي بالتزاماتها المالية قبل السندوق الدولي للتنمية الزراعية بقصد بلوغ هدفه المحدد بمقدار بليون دولار وتشغيل السندوق في اقرب وقت ممكن .
- ٣ - ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان تلغي ما لها من ديون رسمية لدى اقل البلدان نمواً بين البلدان النامية ولدى البلدان النامية غير الساحلية والجزرية والمتضررة جغرافياً ولدى البلدان الاشد تأثراً بين البلدان النامية التي تلتزم مثل هذا التخفيف وخاصة البلدان التي عانت من العدوان الاجنبي والاحتلال .
- ٤ - وينبغي للدول المتقدمة النمو ان توجد حلولاً عاجلة للقضايا ذات الاهمية المباشرة للبلدان التي تلجأ الى الاسواق الدولية لرأس المال على نحو متكرر ، حتى تتوافر مجموعة متوازنة من الحلول التي تشمل مختلف انماط المشاكل المالية المثارة ، والتي تعكس مختلف الاحوال والهيكل الاقتصادي للبلدان النامية .

(٢) تم اقرار النص في الجلسة العامة الثانية عشرة (انظر الباب الثاني ، الفقرة ٩

فيما يلي) .

٣ - الاعراب عن التقدير لحكومة البلد المضيف (١)

ان مؤتمر مجموعة البلدان السبعة والسبعين للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،
ان يري الاستقبال الودي البالغ الذي لقيه المؤتمر من شعب وحكومة المكسيك والتسهيلات
والترتيبات الممتازة التي تم توفيرها ،

وان يشير الى المساهمات العديدة التي تقدمها حكومة المكسيك في قضية التعاون والتضامن
فيما بين البلدان النامية ، وخاصة مبادرات الرئيس لويس ايتشيفيريا الفاريس ، بخصوص ميثاق حقوق
الدول وواجباتها الاقتصادية ، واقامة مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث واستضافة
هذا المؤتمر ،

وان يدرك ان هذه المبادرات قد ارسيت معالم واضحة على طريق المساعي المشتركة نحو
تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس وتشجيع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

يقرر :

- ١ - الاعراب عن عميق شكره الى شعب وحكومة المكسيك ؛
- ٢ - الاشادة بالرئيس لويس ايتشيفيريا لمساهماته البعيدة المدى ولتفانيه الشخصي في خدمة قضية البلدان النامية .

(١) تم اتخاذ هذا القرار في الجلسة العامة الثانية عشرة (انظر الباب الثاني ،
الفقرة ٢٠ ، فيما يلي) .

الباب الثاني

موجز أعمال المؤتمر

ألف - المناقشة العامة

١ - افتتحت المناقشة العامة في الجلسة العامة الثانية للمؤتمر المنعقدة يوم الاثنين ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ . واختتمت في الجلسة العامة التاسعة للمؤتمر المنعقدة يوم الجمعة ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - وفي اثناء سير المناقشة العامة تحدث في المؤتمر رؤساء وفود . ٤ دولة من الدول الاعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين ؛ وكذلك القيت بيانات من قبل الرؤساء التنفيذيين لعدد من الوكالات المتخصصة او ممثليها ، ومن قبل كل من ممثل الامين العام للامم المتحدة ، والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الذي تحدث باسم الامم المتحدة بالتنفيذ بين اللجان الاقليمية ، ومن قبل ممثلي الهيئات الحكومية الدولية ومراقبين عن منظمات غير حكومية (١) .

باء - المناقشة في الجلسات العامة

٣ - أنشأ المؤتمر في جلسته الثانية المنعقدة في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ لجنتين رئيسيتين وقرر احالة البند ٧ (أ) والبند ٧ (ج) من جدول الاعمال والنواحي المتعلقة بهما من البندين ٨ و ٩ الى اللجنة الأولى ، واحالة البنود ٧ (ب) و ٧ (د) و ٧ (هـ) من جدول الاعمال والنواحي المتعلقة بهما من البندين ٨ و ٩ الى اللجنة الثانية .

١ - اعتماد تقارير اللجان الرئيسية

٤ - نظر المؤتمر في جلسته المباشرة المنعقدة يوم الاثنين ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ في التقريرين اللذين اعدتهما اللجنة الاولى (77/COOP/CMEX/C.I/1) واللجنة الثانية (77/COOP/CMEX/C.II/1) . وفي الجلسة الحادية عشرة المنعقدة يوم الاثنين ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ فرغ المؤتمر من النظر في تقريرى اللجنة الاولى واللجنة الثانية وقررا دخال النصوص المقدمة في هذين التقريرين ، مع تعديل من

(١) للاطلاع على قائمة رؤساء الوفود والمتحدثين الاخرين الذين تحدثوا امام المؤتمر - اثناء المناقشة العامة انظر المرفق الأول ادناه . وقد ارفقت بعض البيانات التي القيت اثناء المناقشة العامة بالتقرير الحالي بقرار من المؤتمر .

من التعديلات ، في الفرع ألف من الباب الأول ، من تقرير المؤتمر الذي يضم تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تبناها المؤتمر .

٥ - وأعرب مندوب احد البلدان ، فيما يتعلق بالفقرة ١٦ (د) من التدابير التي اعتمدها المؤتمر ، عن وجهة نظر مفادها ان بلاده تكاد تكون غير ساحلية بسبب موقعها الجغرافي الخاص، ولذلك يجب ان تتمتع بنفس التسهيلات ونفس حق الوصول من البحر واليه شأنها في ذلك شأن البلدان النامية غير الساحلية .

٦ - وفي هذا الصدد ايضا ذكر ممثل بلد آخر ان وفده لا يستطيع القبول بمفهوم تجميع الجهود من اجل التنفيذ المشترك لمشاريع النقل .

٢ - النظر في اقتراح متعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٧ - في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ ، استرعى ممثل نيجيريا الانتباه الى اقتراح قدمه وفده بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والحالة الخاصة للبلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ومشاكلها (77/COOP/CONF/L.4) .

٨ - وقد احاط المؤتمر علما بهذا الاقتراح فيما يتعلق بالقسم ذي الصلة من تدابير التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية التي تبناها المؤتمر للتو ، واحاط علما ايضا بعزم نيجيريا على تقديم هذا الاقتراح في الندوة المناسبة في جنيف .

٣ - النظر في نصوص بشأن القضايا النقدية والمالية

٩ - نظر المؤتمر في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ في عدد من النصوص المقدمة عن التعاون النقدي والمالي ، وقرر بعد شيء من البحث اذ خال هذه النصوص (77/COOP/CONF/L.5/Add.2) في الفرع المتعلق بالقرارات الاخرى من تقرير المؤتمر . (للاطلاع على النص الذي اعتمده المؤتمر ، انظر الباب الاول ، الفرع باء ٢ فيما سبق) .

٤ - النظر في اقتراح قدمه وفد باكستان

١٠ - لاحظ الرئيس في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ انه تم التوصل الى اتفاق في مشاورات غير رسمية في المكتب حول نص قرار يصدره المؤتمر فيما يتصل باقتراح باكستان المتعلق بمؤتمر قمة للدول النامية . وقرر المؤتمر ان يحيط علما بالاقتراح وان يؤكد وجهة نظره بأن تنظر حكومات مجموعة البلدان السبعة والسبعين في هذا الاقتراح الهام كل على حدة ، وان يتم اجراء مشاورات بشأن ذلك متى كان ذلك ملائما . (للاطلاع على النص الذي اعتمده المؤتمر انظر الباب الاول ، الفرع باء ١ - فيما سبق) .

١١ - وذكر الرئيس ، في معرض الرد على نقطة ايضاحية اثارها ممثل احد البلدان ، ان قرار المؤتمر في هذا الشأن لن يكون حكما مسبقا بأى حال من الاحوال على اى قرار قد تتخذه الحكومات بشأن اقتراح وفد باكستان .

٥ - النظر في السبل والترتيبات التي تتخذ على صعيد المجموعة بأكملها لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٢ - نظر المؤتمر في نص مقترح حول هذا الموضوع (77/COOP/CMEX/CRP.1/Rev.1) في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، وبعد شئ من البحث قرر ادراجه ضمن قرارات المؤتمر (للاطلاع على النص الذي اعتمده المؤتمر انظر الباب الاول ، الفرع الف ، سادسا ، فيما سبق)

٦ - النظر في مقدمة الباب الاول من " التقرير "

١٣ - نظر المؤتمر في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ في نص مقترح لمقدمة التدابير التي اعتمدها المؤتمر (77/COOP/CMEX/1.6) وقرر المؤتمر بعد شئ من البحث أن ان يدخل هذا النص ، مع عدد من التعديلات ، في الباب الاول من تقريره (للاطلاع على هذا النص انظر الباب الاول ، الفقرات من '١' الى '١٤' فيما سبق) .

١٤ - وأشار ممثل احد البلدان بهذا الصدد الى ان وفده كان يفضل ان تظهر عبارة " والستي تكاد تكون غير ساحلية " في الموضوع الملائم في الجملة الرابعة من الفقرة الرابعة من مقدمة التدابير التي اعتمدها المؤتمر .

١٥ - وصرح المتحدث باسم مجموعة بلدان امريكا اللاتينية ، بصدد مقدمة التدابير التي اعتمدها المؤتمر ايضا ، ان ممثلي بعض الدول الاعضاء في تلك المجموعة قد أبدوا قلقهم ازاء مفاهيم أو عبارات معينة وردت في النص من حيث مداها او تفسيرها ، ولكنهم مع ذلك انضموا الى اتفاق الرأى العام حولها ، وذلك اخلاصا منهم لروح التضامن التي تلهم مجموعة البلدان السبعة والسبعين .

٧ - احالة التقرير النهائي للمؤتمر الى الجمعية العامة والى مجلس التجارة والتنمية

١٦ - قرر المؤتمر ان يأذن لحكومة المكسيك ، بوصفها حكومة البلد المضيف للمؤتمر ، بأن تحيد نص التقرير النهائي للمؤتمر الى الامين العام للامم المتحدة ، وأن تطلب منه استنساخ هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

١٧ - وقرر المؤتمر ايضا ، ان تقوم حكومة المكسيك باحالة نص التقرير النهائي الى الامين العام للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وان تطلب اليه تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة عشرة .

٨ - البيانات التي القيت في الجلسة العامة الختامية

١٨ - اشاد ممثلا كوبا وانغولا بذكري السيد اورلاندو ليتيلير ، وزير الخارجية السابق في حكومة الرئيس سلفادور اليندي في شيلي ، والذي كان ضحية اغتيال في واشنطن يوم ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

١٩ - ولاحظ ممثل احد البلدان ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كان قد قرر في دورته الرابعة في نيروبي انشاء لجنة رئيسية للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وأعرب عن اسفه لأنه لم يكن لدى المؤتمر متسع من الوقت لبحث اختصامات تلك اللجنة وبرنامج عملها ، خاصة وانه من المرجح ان يتناول مجلس التجارة والتنمية هذه المسائل في دورته القادمة ، وأعرب عن امله بأن تنظر مجموعة البلدان السبعة والسبعين في جنيف في هذا الامر كمسألة ذات اولوية قبل افتتاح دورة المجلس .

٩ - الاعراب عن التقدير لحكومة البلد المضيف

٢٠ - اعتمد المؤتمر في جلسته الثانية عشرة المنعقدة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ مشروع قرار اقترحه المكتب الموسع للمؤتمر (الارجنتين واندونيسيا واوروغواى وباكستان وبنغلاديش وبيرو والجمهورية العربية الليبية وزائير والعراق وغانا وغيانا والفلبين وماليزيا ومصر ونيكاراغوا) (77/CCCP/CONF/L.7) يعرب فيه عن عميق شكره لحكومة المكسيك وشعبها ، ويشيد بالرئيس لويس ايتشيفيريا لمساهماته البعيدة الاثر في قضية البلدان النامية وتكريس نفسه لها . (للاطلاع على نص هذا القرار ، انظر الباب الاول ، الفرع باء ٣ فيما سبق) .

١٠ - اختتام المؤتمر ، وبيان الرئيس

٢١ - قال رئيس المؤتمر ، صاحب السعادة السيد غارسيا روبليز ، وزير خارجية المكسيك ، في البيان الذى القاه في اختتام المؤتمر ، ان نتائج المؤتمر يجب اعتبارها مشجعة وانه تم احراز تقدم ملموس . فقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات فيما يتعلق بتعزيز التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادى على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقليمية ويمدى واسع من التدابير التجارية والتدابير الواجب تطبيقها في قطاعات الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات ؛ وسيكون لهذه القرارات تأثير هام للغاية في انماء التعاون الأفقي وتعزيزه . ومن اهم ما التمس من مقاصد كان انشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية ، وتنفيذ نظام المخزونات الاحتياطية من السلع ، وعقد مؤتمر للمفوضين للموافقة على النظام الأساسى لمجلس اتحاد المنتجين ، وزيادة الانتاج الغذية ، وانشاء مؤسسات تعاونية لتصدير الاغذية ؛ وزيادة مشاركة الدول النامية في الانتاج الصناعى العالمى ؛ واقامة مشروعات للنقل متعددة البلدان .

٢٢ - وأضاف رئيس المؤتمر قوله ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين قامت للمرة الاولى باتخاذ الخطوات اللازمة في ميدان التمويل ، لانشاء " مصرف الدول النامية " . كما ان المؤتمر شدد على

الحاجة لتشكيل جبهة متحدة للعمل على سرعة اعادة تشكيل النظام النقدي الدولي . وفي الوقت ذاته ، اتخذت الخطوات الضرورية ، في ميدان العلم والتكنولوجيا لا نشاء مصرف للبيانات والمعلومات كوسيلة لتنشيط التعاون التقني بين بلدان العالم الثالث .

٢٣ - ومضى الرئيس قائلا ان جميع هذه القرارات والتدابير قد اظهرت كم كان الامين العام للامم المتحدة على صواب حين قال ان المؤتمر سيسعى ، مع عدم الاخلال بالترابط العام ، الى زيادة الوزن النوعي لبلدان العالم الثالث في الشؤون العالمية بالدخول في تنظيمات فيما بينها للاعتماد الجماعي على الذات وبالتماس سبل التعاون التي من شأنها ان تعزز قدرة هذه البلدان على تعبئة مواردها المحلية وان تعجل بالتغييرات الهيكلية التي هي غاية السياسات الانمائية .

٢٤ - وتابع الرئيس كلمته قائلا ان هذه الانجازات وحدها يمكن ان تكون تبريرا كافيا لهذا الاجتماع . ومع هذا فان المؤتمر لم يقتصر على ذلك ولكنه اتخذ قرارات فيما يتعلق بالسبل التي تتخذ على صعيد المجموعة بأكملها لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وهي قرارات قد يتبين على المدى الطويل انها عامل حاسم للغاية في تعزيز وتدعيم وحدة بلدان العالم الثالث وتضامنها .

٢٥ - وارف الرئيس قائلا ان هذه القرارات اظهرت مدى الحاجة الى اطار عالمي مناسب لضممان التنفيذ المبكر والناجع لتدابير التعاون ، وقد قرر المؤتمر ان المهمات المتعلقة باستعراض تنفيذ هذه التدابير وتقييمه ، واعتماد اية تدابير اضافية مما قد يكون ضروريا ، وتنسيق مواقف بلدان المجموعة واتفاقها في جميع المحافل الدولية ذات الاهمية بالنسبة لها ، يجب ان يعهد بها الى اجتماعات على المستوى الوزاري لمجموعة البلدان السبعة والسبعين . وقد قرر المؤتمر ايضا ان يعهد الى الاجتماع الوزاري التالي ، الذي سيعقد في عام ١٩٧٧ ، بمهمة دراسة واتخاذ قرارات تنظيمية فيما يتعلق بهذه الامور .

٢٦ - وأضاف ان المؤتمر قد حقق بذلك ما دعا اليه رئيس المكسيك في خطابه ، حين قال : " ان هذا . . . هو الاوان لتنسيق كافة الجهود داخل دول عدم الانحياز وفي مجموعة البلدان السبعة والسبعين على السواء . هذا هو الاوان للربط بين جميع المشاريع والتدابير والقرارات التي تتخذ في المنظمات الاقليمية والعالمية التي ننتمي اليها . واختصار هذا هو اوان التحديدات السياسية والدعم المالي " .

٢٧ - واختتم الرئيس كلمته بقوله ان العالم النامي قد وجد الطريق الى القوة المتزايدة ؛ فقد برهن مرة اخرى في المؤتمر ان باستطاعته العمل في الميدان الدولي باستراتيجيات مشتركة في النظم الاقتصادية في الاقتصاد الدولي والتغلب على الاختلافات السياسية بين الاقاليم والبلدان . ان زمن التعاون الافقي الذي استهل في مانبلا قد تم توطيده في المكسيك ، وقد خطا خطوة كبيرة نحو الاعتماد الجماعي على الذات في الميدان الاقتصادي ، والذي هو ، كما جاء في الفقرة الاولى من مقدمة التدابير التي اعتمدها المؤتمر ، " حتمية تاريخية التزمت بها جميع الدول النامية " وسيصبح أداة فعالة في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

الباب الثالث

قضايا تنظيمية واجرائية

ألف - افتتاح المؤتمر
(البند ١ من جدول الاعمال)

١ - افتتح صاحب السعادة السيد هورتنسيو بريلانتييس (الفليين) ، ممثل الدولة التي تتولى رئاسة الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ، مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ٣ (١٧٦/سبتمبر) في مركز المؤتمرات في وزارة الخارجية فسي مدينة مكسيكو .

باء - انتخاب الرئيس
(البند ٢ من جدول الاعمال)

٢ - انتخب المؤتمر في جلسته الافتتاحية المنعقدة في ٣ (١٧٦/سبتمبر) صاحب السعادة السيد الفونسو غارسيا روبلس ، وزير خارجية المكسيك ، رئيسا بالتزكية . وقد القى الرئيس بيانا (١) على اثر انتخابه .

٣ - ولا حظ المؤتمر في الجلسة ذاتها انه تم التوصل الى اتفاق على ان يتولى صاحب السعادة السيد جورج كاستانيدا وكيل وزارة خارجية المكسيك رئاسة المؤتمر في غياب صاحب السعادة السيد غارسيا روبلس .

جيم - تقرير اجتماع رؤساء الوفود
بشأن المسائل التنظيمية

٤ - أحاط المؤتمر علما في جلسته الثانية المنعقدة في ٣ (١٧٦/سبتمبر) بالتقرير (77/COOP/CMEX/5) الذي قدمه سعادة السيد محمد وفيق حسني (مصر) ، رئيس اجتماع رؤساء الوفود بشأن المسائل التنظيمية الذي عقد في مكسيكو في ١ (١٧٦/سبتمبر) ، وقبـل بالتوصيات التي تضمنها التقرير .

(١) يود نص هذا البيان في المرفق الخامس .

دال - اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر

(البند ٣ من جدول الاعمال)

٥ - اعتمد المؤتمر في جلسته الثانية المنعقدة في ٣ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٦) مشروع النظام الداخلي الوارد في المرفق الثاني من تقرير اجتماع رؤساء الوفود (77/COOP/CMEX/5) . ويرد في المرفق الثاني فيما يلي النظام الداخلي بصيغته التي اعتمد بها .

هاء - انتخاب نواب الرئيس والمقرر العام

(البند ٣ من جدول الاعمال)

٦ - انتخب المؤتمر في جلسته الثانية المنعقدة في ٣ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٦) السيد علي الأطس (اندونيسيا) مقرا عاما له . وفي الجلسة ذاتها انتخب المؤتمر نواب الرئيس التسعة الاتية اسماؤهم : السيد يفليتو أشاغرا (اثيوبيا) ؛ والسيد انجيل ماريا اوليفيري لوبيز (الأرجنتين) ؛ والسيد عزيز احمد (باكستان) ؛ والسيد اليهاندروديوستوا (بيرو) ؛ والدكتور محمد صادق المهدي (العراق) ؛ والعقيد ك . أ . كارشي (غانا) ؛ والسيد ك . ت . ي . راكيتال (ليسوتو) ؛ والسيد داتوك حمزه بن ابوسمخ (ماليزيا) ؛ والسيد اليهاندروديوستوا (نيكاراغوا) .

واو - اعتماد جدول الاعمال

(البند ٤ من جدول الاعمال)

٧ - بناء على توصية اجتماع رؤساء الوفود (77/COOP/CMEX/5) ، الفقرة ٥ والمرفق الاول)، اعتمد المؤتمر في جلسته الثانية المنعقدة في ٣ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٦) جدول الاعمال التالي :

١ - افتتاح المؤتمر .

٢ - انتخاب الرئيس .

٣ - انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الاخرين .

٤ - اعتماد جدول الاعمال .

٥ - تنظيم العمل وتشكيل الهيئات العاملة (العامة واللجان) .

٦ - السبل والوسائل الكفيلة بزيادة دعم وحدة البلدان النامية وتضامنها عن طريق :

(أ) تنفيذ البرامج الراهنة ؛ (ب) تقني وتحديد مجالات جديدة للتعاون ؛
(ج) اقامة علاقات جديدة فيما بينها بقصد تعزيز اعتمادها الجماعي على ذاتها
وقدرتها الجماعية على المساومة وفقا لاهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
٧ - النظر في التدابير والاولويات المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية :

(أ) التدابير التجارية وما يتعلق بها ؛

(ب) التدابير النقدية والمالية ؛

(ج) تدابير في ميادين الانتاج والمقومات الهيكلية والخدمات ؛

(د) تدابير في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني ؛

(هـ) تدابير في ميادين أخرى .

٨ - مساهمة منظومة الامم المتحدة في تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان
النامية .

٩ - السبل والترتيبات الاخرى لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
النامية .

١٠ - اعتماد تقريرى اللجنتين .

١١ - اعمال أخرى .

١٢ - اعتماد تقرير المؤتمر .

زاي - تشكيل اللجنتين الرئيسيتين

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٨ - وفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي للمؤتمر (77/COOP/CMEX/8) ، أنشأ المؤتمر لجنتين
رئيسيتين . وكان أعضاء مكتب اللجنتين الرئيسيتين على النحو التالي : اللجنة الاولى - الرئيس:
السيد مصباح عريبي (الجمهورية العربية الليبية) ؛ نائب الرئيس والمقرر : السيد دنيس بـسن
(غيانا) ؛ اللجنة الثانية - الرئيس : السيد مصلح الدين أحمد (بنغلاديش) ؛ نائب الرئيس
والمقرر : السيد كابيا وا موكيا (زائير) .

حاء - مكتب المؤتمر

٩ - وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر (77/COOP/CMEX/8) ، يتألف مكتب المؤتمر من

رئيس المؤتمر ونواب رئيس المؤتمر التسعة والمقرر العام ورئيسي اللجنتين الرئيسيتين ونائبي رئيس اللجنة المقرريــــــــــــن .

ط١٠ - توزيع بنود جدول الاعمال

١٠ - قرر المؤتمر في جلسته العامة الثانية المنعقدة في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ان يحيل البندين ٧ (أ) و ٧ (ج) من جدول الاعمال ، والنواحي ذات الصلة من البندين ٨ و ٩ ، الى اللجنة الاولى ؛ وأن يحيل البنود ٧ (ب) و ٧ (د) و ٧ (هـ) من جدول الاعمال والنواحي ذات الصلة من البندين ٨ و ٩ الى اللجنة الثانية .

١١ - وقد اتفق ايضا على أن تنظر النواحي العامة من البندين ٨ و ٩ من جدول الاعمال في جلسات عامة وأن يقرر الرئيس ، بالتشاور مع " المكتب " ، كيفية البت في النواحي العامة من هذين البندين .

يا١ - العضوية والحضور (١)

١٢ - شاركت البلدان التالية الاعضاء في مجموعة البلدان السبعة والسبعين في المؤتمر: اثيوبيا ، والارجنتين ، والاردن ، وافغانستان ، واكوادور ، والامارات العربية المتحدة ، وانغولا ، واندونيسيا ، واوروغواي ، واوغندا ، وايران ، وباكستان ، والبرازيل ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الدومينيكية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية فيتنام الاشتراكية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والرأس الاخضر ، ورواندا ، ورومانيا ، وزائير ، وزامبيا ، وساحل العاج ، وسرى لانكا ، والسلفادور ، والسنغال ، وسوازيلند ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والعراق ، وعمان ، وغابون ، وغانا ، وغواتيمالا ، وغيانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفولتا العليا ، وقبرص ، وقطر ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، وكوبا ، وكوستاريكا ، والكويت ، وكينيا ، وليبيريا ، وليسوتو ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، وملاوي ، والمملكة العربية السعودية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، وموزامبيق ، ونيبال ، والنيجر ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، ويوغوسلافيا .

١٣ - وقد شاركت منظمات الامم المتحدة التالية في المؤتمر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة

(١) ترد قائمة كاملة بالحضور في الوثيقة 77/COOP/CMEX/INF/1 .

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

١٤ - وشاركت في المؤتمر أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

١٥ - وشاركت في المؤتمر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التالية : منظمة الأمم المتحدة للزراعة ، والمنظمة الاستشارية الدولية للحكومية للملاحة البحرية ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمصرف الدولي ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وقد شاركت في المؤتمر أيضا مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

١٦ - وشاركت المنظمات الدولية الحكومية التالية في المؤتمر : مؤسسة الإنماء لمنطقة الانديز ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتحاد المقاصة الآسيوي ، ومجلس اتفاقية قرطاج ، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والمجلس النقدي لأمريكا الوسطى ، ومنظومة المصارف المركزية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومصرف شرق أفريقيا للإنماء ، والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية ، والمؤتمر الإسلامي ، والمصرف الإسلامي للتنمية ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ورابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، ومنظمة إنماء حوض نهر السنغال ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والتعاون الإقليمي من أجل الإنماء ، واتحاد المقاصة لغرب أفريقيا .

كاف - اعتماد تقرير المؤتمر

(البنود ١٢ من جدول الأعمال)

١٧ - في الجلسة العامة الثانية عشرة (الختامية) اعتمد المؤتمر تقريره على ان تدخل عليه التعديلات المعتادة في التحرير التي يوافق عليها المقرر العام .

لام - اختتام المؤتمر

١٨ - أعلن الرئيس في جلسة المؤتمر العامة الثانية عشرة ، المنعقدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (١) ، اختتام المؤتمر .

(١) بدأت الجلسة العامة الثانية عشرة (الختامية) في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

وانتهت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .